

تسهيلات أميركية تفوق المليار دولار لدعم الاقتصاد السوداني

أثمرت تحركات السودان على الساحة الدولية لإيجاد حل لجبل الديون القديمة، والذي يقف حجر عثرة أمام فرص إنعاش الاقتصاد المنهك، عن حصوله على تسهيلات أميركية تفوق المليار دولار، بعد وقت وجيز من شطب الولايات المتحدة اسمه من قوائم الإرهاب، لبدء فعلياً في معركة إصلاح الاقتصاد الذي تدمر بفعل الحظر.

عديدة لتنفيذ كافة الإصلاحات المطلوبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لكبح جماح التضخم ومعالجة واستقرار سعر الصرف وتحقيق النمو المستدام وتمويل السلام.

وتأتي تصريحات الوزيرة بعد يوم من قرار الولايات المتحدة رفع اسم الخرطوم من قائمة الدول الراضية للإرهاب والتي ظلت مدرجة عليها لمدة 27 عاماً. وكان وجود السودان على القائمة يجرمه من الحصول على مساعدات مالية واستثمارات أجنبية ضرورية في ظل أزمة اقتصادية ونقص في إمدادات القمح والوقود.

وقالت علي إن "رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب الأميركية، يمكن أن يسمح له بالحصول على 1.5 مليار دولار سنوياً كمساعدات تنموية من مبادرة لدعم الدول الفقيرة المثقلة بالديون، كما ستقدم الولايات المتحدة للخرطوم منحة من القمح والحاصلات الأخرى لمدة 4 سنوات".

وكجزء من العملية سيقوم بنك الاستثمار والتصدير الأميركي بتقديم ضمانات للمستثمرين الأميركيين من القطاع الخاص قد تصل إلى مليار دولار في البداية.

ومن المقرر تنفيذ الخطوة خلال الأيام المقبلة وستتبع للسودان استعادة القدرة على الحصول على تمويل من مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي على أن يستقبل في ما بعد وفداً من الرؤساء التنفيذيين لكبرى 10 شركات زراعية أميركية لبناء فرص استثمارية وبيع ذلك وفوداً من قطاعات أخرى متعددة. ويأمل التجار السودانيون ومن روائهم المواطنون في انخفاض أسعار المواد الاستهلاكية خاصة المرتبطة بالدولار بعد رفع الخرطوم من قائمة الدول الراضية للإرهاب، الأمر الذي يفتح

دمشق تحاول إزالة ركام الحرب والحظر أمام المزارعين

إجراءات حكومية جديدة لجذب أموال المغتربين للقطاع



الحرب لا تزال تودد الأبواب بوجه المحاصيل

الجهازه وإكثار بذار الخضار البلدية والمسننة.

ويؤكد دياب أن بإمكان المستثمرين من المغتربين إقامة مشاريع للطاقة المتجددة ومراكز للتأهيل الزراعية اللازمة للزراعة وخدمة الأراضي الزراعية وتاجيرها للمزارعين ومشغلة متطورة وحديثة لفرز وتوضيب وتغليف المنتجات وشركات متطورة لتسويق المنتجات في الأسواق الخارجية.

وكانت هيئة الاستثمار السورية قد أعلنت في وقت سابق هذا العام عن 53 مشروعاً استثمارياً العام الجاري بتكلفة تقديرية 1.3 تريليون ليرة (35 مليون دولار)، يتوقع أن توفر 9377 فرصة عمل عند التشغيل الكامل لها حيث استحوذ قطاع الصناعة على 68 في المئة من المشاريع المشتملة والزراعة على 15 في المئة والباقي من قطاعات مختلفة.

وذكر تقرير لبرنامج الأغذية العالمي في مايو الماضي، أن قرابة 9.3 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، في ارتفاع ملحوظ جراء الوباء وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وتقوم الفاو منذ عام 2011 بدعم سبل المعيشة وتأمين الغذاء لأكثر من 2.4 مليون سوري في المناطق الريفية والمناطق الحضرية المحيطة بها في حلب والحسكة ودرعا ودير الزور وحماة وحمص وإدلب وريف دمشق والسويداء والقينطرة.

وفي إطار خطة الأمم المتحدة لاستجابة للأزمة السورية التي تبلغ موازنتها الإجمالية نحو 3.18 مليار دولار، تنفق منظمة الفاو نحو 87 مليون دولار لدعم الفئات الأكثر معاناة لتحسين فرصها في الحصول على الغذاء والنهوض بمستويات التغذية والدخل. وفي دليل على عمق الأزمة في تربية الزراعة السوري حسان قطنا في تربية تشرها على حسابها في فيسبوك الشهر الماضي إلى استثمار كل أرض مهما كانت صغيرة، وزراعة "كل متر مربع في الحديقة أو البستان" خاصة بالقمح الذي تعاني البلاد أزمة في توافره.

وتكتب يقول "نحن اليوم تحت الضغط الاقتصادي اللامحود، وغداً لنا يعني وجودنا" مشيراً إلى ما تعيشه البلاد مما وصفه بـ"زمن الندرة والحاجة والضغوط".

ومنذ العام الماضي، تتالت الأزمات الاقتصادية مع تسجيل العملة المحلية انخفاضا قياسيا أمام الدولار وخاصة في السوق السوداء حيث بات الدولار يعادل أكثر من 1200 ليرة لأول مرة في تاريخها فيما لا يزال سعر الصرف الرسمي عند 434 ليرة، فضلا عن أزمة وقود حادة شهدتها مناطق سيطرة القوات الحكومية.

وعرّض بعض المحللين تسارع انهيار الاقتصاد السوري إلى الأزمة التي يعيشها لبنان، حيث يودع التجار السوريون الملايين من الدولارات في المصارف التي فرضت قيوداً مشددة على عمليات السحب في ظل أزمة سيولة حادة.

تظهر التقديرات الدولية الرسمية أن الزراعة من أكبر ضحايا الحرب السورية، التي تقترب من عامها العاشر، وهي تشير إلى أن الإنتاج انحد إلى مستويات غير مسبقة ومع ذلك تكافح دمشق لإعادة الروح إلى شرايين القطاع، رغم الحظر الأميركي وتداعي العملة المحلية للذين تسببا في ارتفاع تكاليف الاستثمار بشكل غير مسبوق.

والخدمات الزراعية. ويشكل قوت السوريين إحدى الدعائم المتداعية، ولذلك دخلت دمشق في محاولة اعتبارها محلون يائسة من أجل إحياء قطاع الزراعة الذي كان يحتل مكانة مركزية في الاقتصاد، فقد مثل قبل اندلاع الأزمة 19 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وساهم في تشغيل 26 في المئة من مجموع السكان العاملين.

ويقول المزارعون إن أسعار العلف والمخصص للدواجن، على سبيل المثال، تضاعفت عدة مرات خلال أشهر ووصلت إلى نحو 1.4 مليون ليرة (نحو 1114 دولاراً) للطن وهذا أدى إلى ارتفاع التكاليف بشكل لا يستطيع المربي تحمله وبالتالي توقف عملية الإنتاج وارتفاع أسعار المنتجات من بيض ولحوم.

ولكن دياب حاول بث التفاؤل في القطاع حينما قال إن "الحوافز لجميع المشروعات تتضمن إمكانية تخصيص المستثمر بأحد العقارات التابعة لأملك الدولة في المحافظات وفقا لخصوصية المشروع وطبيعة العقار وبأسعار رمزية وحوصوله على قرض عن طريق برنامج دعم أسعار الفائدة للمشاريع المتعددة ببرنامج إجلال بدائل المستودات".

وهناك مساع من أجل جذب أموال المغتربين للاستثمار في القطاع، والذي تشير تقديرات منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة (فاو) إلى أن الكلفة الإجمالية لإعادة بنائه تتطلب استثمارات تتراوح بين 10 و17 مليار دولار.

ويعتقد خبراء أن الخسائر قد تبدو أكبر من ذلك بكثير خاصة وأن دمشق لم تحسب الأضرار، التي لحقت بمشاريع السري الحكومية وقنصات الإنتاج في قطاعات التجارة الخارجية والتصنيع الغذائي.

35 مليون دولار هي قيمة 53 مشروعاً زراعياً تقول دمشق إنها قدمتها للمستثمرين هذا العام

ومن بين المشاريع الاستثمارية الزراعية المعروضة على المستثمرين المغتربين إنشاء معاصر الأسمدة العضوية من مخلفات تقليم الأشجار وقشور الفستق الحلبي وعصر الزيتون والدواجن وإقامة وحدات تربية متكاملة للأبقار وتسمين عجول ومراكز لتجميع الحليب وتصنيعه وإنتاج مشتقاته. فضلاً عن ذلك، تعرض دمشق مشروعات لبناء مداخل لإنتاج البيض والفروج ومعاصر لإنتاج مستلزمات الري الحديث وتصنيع الأعلاف



هبة محمد علي أكبر عقبة في طريق السودان لإنعاش الديون تمت إزالتها

ونفذت الحكومات المتعاقبة محاولات حديثة لإصلاح سعر الصرف من خلال خفض قيمة العملة لمواجهة تذبذبها في السوق الرسمية جراء الأزمة الاقتصادية المستمرة. وتلقي الأوساط الاقتصادية باللوم على نظام البشير الذي جعل البلد يدخل في متاهة مالية معقدة. وكانت السلطات النقدية قد شطبت نحو نصف قيمة الجنيه في إقرار غير مباشر بأسعار الصرف المتداولة في السوق السوداء، وفق وسائل إعلام محلية، بلغ متوسط سعر العملة الأميركية في تعاملات السوق السوداء 250 جنيهاً، بينما يبلغ 55 جنيهاً في المصارف.

وأعلنت الحكومة في سبتمبر الماضي حالة الطوارئ الاقتصادية بعد تسجيل تراجع قياسي في قيمة العملة وهو ما عقد مهام معالجة اختلال الاقتصاد، وفي وقت تنهم فيه السلطات جهات تعمل لصالح النظام السابق بتخريب الأوضاع.

سياسات أردوغان تبقى تعافي الليرة في دائرة المجهول

المعدلات الأعلى تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

وبعد أن انخفضت الليرة إلى مستوى قياسي في بداية نوفمبر الماضي، أدى تغيير أردوغان لفرقته الاقتصادية إلى ارتفاعها بأكثر من 10 في المئة في عدة أيام. في حين أن العملة كانت مقيدة بالنطاق إلى حد كبير، إلا أنها لا تزال على المسار الصحيح لأسوأ انخفاض هذا العام في الأسواق الناشئة بعد البيزو الأرجنتيني.

وقال أولريش، لوشتمان، رئيس استراتيجية العملة في كوميرزبانك أي جي في فرانكفورت "ما نراه في سعر صرف الليرة الحالي هو أمل كبير في أن السياسة النقدية ستتحسن مسارا تقليديا مستقبلاً، لكن "الاختيار الحقيقي سيأتي عندما تضر السياسة النقدية من حيث الأدلة الاقتصادي الحقيقي".

وفي أعقاب مواجهة النمو المتراجع في 2018 فشل المسؤولون في الحفاظ على سياسة صارمة في أعقاب ذلك الإنهيار، مما مهد الطريق في نهاية المطاف للتراجع هذا العام. وقال لوشتمان إن "الأمر سيكون مختلفاً هذه المرة ويصعب التنبؤ به أكثر من أي وقت مضى".

وعززت الليرة مكاسبها الأربعة بعد أن قال محافظ المركزي الجديد، ناجي أغيل، إنه سيحدد السياسة بشكل أكبر لكبح التضخم وكذلك تكوين الاحتياطيات من النقد الأجنبي، لكن ذلك يعتبر تحركاً ظرفياً لأن الغموض الذي يحيط بالاقتصاد سيدفعها إلى التراجع مرة أخرى.

منها ولا انتخابات تقترب ومع ذلك، إذا تطورت الأمور، فهناك دائما خطر حدوث تحول في السياسة".

ونجحت أحدث نوبة ضعف في الليرة عن مثل هذا المحور عندما فاجأ المركزي المتعاملين في أكتوبر الماضي بإبقاء أسعار الفائدة معلقة بدلاً من رفعها، حيث يضع أردوغان علاوة على النمو خلق فرص العمل وخفض التضخم محمداً لذلك، وقد أزعج الأسواق المحلية مراراً بوجهة نظر غير تقليدية مفادها أن

المستثمرون يريدون الآن دليلاً على أن التحول في سياسات تركيا النقدية لدعم الليرة هو أكثر من مجرد مناورة مؤقتة

وساعدت هذه الخطوات الليرة على تقليص تراجعها للعام الثامن على التوالي، لكن المستثمرين يريدون الآن دليلاً على أن التحول في الاتجاه هو أكثر من مجرد مناورة مؤقتة. ويرى محللون أن انخفاض الليرة هو دليل على العقد الماضي المزيج الذي شهدته تركيا، حيث أدت الاضطرابات السياسية والعقبات السياسية إلى تأكل الثقة في الاقتصاد البالغ 750 مليار دولار. ووفقاً لمجموعة غولمان ساكس، لدعم العملة المتدهورة، باعت البنوك التركية أكثر من 100 مليار دولار هذا العام وحده، عندما تم تداول الليرة عند أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 8.57 مقابل الدولار الشهر الماضي، بينما كان سعرها عند 1.5 للدولار في عام 2010.

وتسببت وكالة بلومبرغ إلى فيكتور زاوو، كبير مديري الدخل الثابت في أربدين لإدارة الأصول في لندن، قوله إن التحول في السياسة النقدية سيسهم على الأرجح لبعض الوقت فلا توجد احتياطات متبقية للاستفادة

أنقرة - يسود اعتقاد لدى متداولي الليرة التركية، الذين تآثروا بإنهيار سعرها بنسبة 25 في المئة هذا العام، بأن العمل المقبل سيكون مختلفاً بعد التحول المفاجئ للرئيس رجب طيب أردوغان إلى سياسات أكثر تقليدية، لكن المحللين يرون أن تعافي العملة في ظل السياسة الرهنة أمر مستبعد.

وبلغت أزمة العملة ذروتها بقرار أردوغان إقالة محافظ البنك المركزي تشارين كايا بسبب فشل السياسات النقدية في مواجهة التباطؤ الاقتصادي واستقالة صهر الرئيس بركات البيروق من منصب وزير الاقتصاد ورفع أسعار الفائدة بشكل

كبير. وساعدت هذه الخطوات الليرة على تقليص تراجعها للعام الثامن على التوالي، لكن المستثمرين يريدون الآن دليلاً على أن التحول في الاتجاه هو أكثر من مجرد مناورة مؤقتة. ويرى محللون أن انخفاض الليرة هو دليل على العقد الماضي المزيج الذي شهدته تركيا، حيث أدت الاضطرابات السياسية والعقبات السياسية إلى تأكل الثقة في الاقتصاد البالغ 750 مليار دولار. ووفقاً لمجموعة غولمان ساكس، لدعم العملة المتدهورة، باعت البنوك التركية أكثر من 100 مليار دولار هذا العام وحده، عندما تم تداول الليرة عند أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 8.57 مقابل الدولار الشهر الماضي، بينما كان سعرها عند 1.5 للدولار في عام 2010.

وتسببت وكالة بلومبرغ إلى فيكتور زاوو، كبير مديري الدخل الثابت في أربدين لإدارة الأصول في لندن، قوله إن التحول في السياسة النقدية سيسهم على الأرجح لبعض الوقت فلا توجد احتياطات متبقية للاستفادة